

## The Reality of Financial Corruption in Kuwait: A Procedure Research According to Corruption Perception Index & Related Rules

**Melfi Muhammed Al Azemi**

Ministers Council,  
Kuwait.

Email: [wstead@live.com](mailto:wstead@live.com)

**Abdel Majeed Al Omari**

International Islamic University Malaysia,  
Malaysia.

Email: [alamri@iium.edu.my](mailto:alamri@iium.edu.my)

**Tawfeeq Al Omrani**

International Islamic University Malaysia,  
Malaysia.

Received February, 2019; Accepted May, 2019

**Abstract:** The study aimed at highlighting the reality of financial corruption in accordance with the corruption perception index and some other related rules in the state of Kuwait. The study covered the international and local reports showing the levels of financial corruption in Kuwait and its impacts on the economic development within the period from 2003 to 2019. The results indicated that there is a high indicator of financial corruption in the State of Kuwait that started to increase during the last ten years in all of its aspects including issue of money laundering, bypasses, manipulating the money of sovereign fund to invest in suspicious projects, the real-estate swindle, issues related to investing the money of the Public Institution of Social Insurance (retirement sums) and so on. The researchers got to a group of recommendations and proposals in both penal and Shariaa sides including activating the religious speech in all types of media, tribunes of mosques as well as all religious institutions about the danger of financial corruption on individual and society. It is also by warning people about out God punishment against every spoiler, activating the role of religion members in all attempts of government to fight the financial corruption phenomenon in the state with definitely adherence to the Islamic law principles in all financial issues of the state, agreements and so on. Moreover, it is very necessary to activate the most extreme laws and penalties against perpetrators of financial corruption without and exception.

**Keywords:** Financial Corruption; Corruption Perception Index.

**Type:** Research paper



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

DOI: 10.51325/ijbeg.v2i2.52

### واقع الفساد المالي في الكويت دراسة إجرائية وفق مؤشر الفساد العالمي والقوانين ذات الصلة

#### ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الفساد المالي وفق مؤشر الفساد العالمي والقوانين ذات الصلة بدولة الكويت، حيث تضمنت الدراسة التقارير العالمية والمحلية لمستويات الفساد المالي في دولة الكويت وتأثيره على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 إلى 2019، وقد دلت نتائج الدراسة على وجود مؤشر عالي للفساد المالي بدولة الكويت والذي أخذ بالتزايد خلال السنوات العشرة الماضية بمختلف مظاهره التي تتمثل في قضايا غسيل الأموال،

والتجاوزات والتلاعب بأموال الصندوق السيادي للإستثمار في مشاريع مشبوهة، والنصب العقاري على المواطنين، قضايا تتعلق بإستثمار أموال المؤسسة العامة للتأمينات الإجتماعية (أموال التقاعد) وما إلى ذلك . وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات والمقترحات على الصعيدين الجزائي والشرعي منها تفعيل الخطاب الديني في كافة وسائل الإعلام والمنابر بالمساجد والمؤسسات الدينية حول خطورة الفساد المالي على الفرد والمجتمع وتحذير الناس من عقوبة الله بحق كل مفسد، وتفعيل دور رجال الدين والاستعانة بهم في كل محاولات ومساعي الحكومة للتصدي لظاهرة تقيي الفساد المالي في الدولة، مع الاحتكام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كافة التعاملات المالية للدولة والصققات والاتفاقات وما إلى ذلك، بالإضافة إلى تفعيل أقصى القوانين والعقوبات ضد مرتكبي قضايا الفساد المالي والحزم في تطبيقها على الجميع دون استثناء .

الكلمات الدالة: الفساد المالي، مؤشر الفساد العالمي .

### المقدمة :

وضع على الصعيد الدولي مؤشرات تثبت وجود الفساد من عدمه، حيث ظهر لأول مرة هذا المؤشر سنة 1995، ويعتمد على الدراسات المتخصصة والاستقصاءات المنظمة؛ والتي يتم توزيعها للإجابة على تساؤلات تتعلق بالرشوة بالقطاع العام، والصفقات العمومية، والمشتريات الحكومية، واختلاس الأموال العامة وكذلك عن كفاءة وفعالية جهود القطاع العام لمكافحة الفساد. كما يشير المؤشر إلى مقياس من 0 إلى 100، وعلى ضوء هذا التقييم يتم ترتيب الدول في المؤشر تنازليا وفقا لمجموع النقط، حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، لذا يلاحظ أن أغلب الدول العربية ترتبها في النصف السفلي للمؤشر ويتقاط أقل من 40 % وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الرشوة والمحسوبية والواسطة مرسخة بعمق في الحياة اليومية لتلك الدول، حتى أن قوانين مكافحة الفساد الموجودة ليس لها تأثير يذكر (بحار، 2016).

حيث يتضمن المؤشر الشفافية والمساءلة، وتضارب المصالح، وتحويل الأموال، والبيروقراطية المفرطة، والفساد في القطاع العام، وفساد الجهات الرقابية، ومبادرات وجهود الحكومة في مكافحة الفساد والإنجازات المحققة، وإمكانية العامة على مساءلة المسؤولين بشأن استخدام الأموال العامة، ومدى قدرة الحكومة في تنفيذ أحكام الجزاء ، وحصر الفساد وغسيل الأموال، ومدى وجود عقوبات رادعة للمتجاوزين وهل تتم معاقبة المسؤولين المتجاوزين؟، وواقف القادة السياسيين من مواضع الفساد، بالإضافة إلى الفساد في النظام السياسي ذاته (مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية بتاريخ 5 ديسمبر لسنة 2012).

### مشكلة الدراسة:

صادقت دولة الكويت الاتفاقية بموجب القانون رقم 47 بتاريخ 4 ديسمبر 2006 والذي يجعل منها ومن موادها قانونا واجب التطبيق هذا وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في علاقة دولة الكويت بالدول الأطراف في تاريخ 16 فبراير 2007 ، وبالإطلاع على نصوص الاتفاقية، يبين أن أغلب الأفعال المارده تجريمها هي أفعال مجرمة ومعاقب عليها في قانون الجزاء الكويتي، والقوانين الجزائية الخاصة بحماية الأموال العامة والكشف عن العمولات في عقود الدولة ومكافحة غسيل الأموال وتوردها على التوالي وفقا لنصوص الاتفاقية

ورغم مصادقة دولة الكويت على الاتفاقية بموجب القانون رقم 47 بتاريخ 4 ديسمبر 2006 والذي يجعل من موادها قانونا واجب التطبيق، وبالإطلاع على نصوص الاتفاقية يتبين أن أغلب الأفعال الواجب تجريمها هي

أفعال مجرمة ومعاقب عليها في قانون الجزاء الكويتي، والقوانين الجزائية الخاصة بحماية الأموال العامة والكشف عن العمولات في عقود الدولة ومكافحة غسيل الأموال وتوريدها على التوالي وفقا لنصوص الاتفاقية : (إدريس، 2015: 13)

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين : تجرمها المواد من 35 إلى 43 من القانون العام 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 .
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية : لا توجد نصوص خاصة تجرمها .
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي : تجرمها نصوص مواد القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .
- المتاجرة بالنفوذ: يجرمها نص المادة 37 من القانون رقم 31 لسنة 1970 .
- إساءة استغلال الوظائف : تجرمها المواد 47 - 48 - 49 من القانون رقم 31 لسنة 1970.
- الإثراء غير المشروع : لا توجد نصوص خاصة بتجريمه وفقا لنص المادة 20 من الاتفاقية .
- الرشوة في القطاع الخاص : لا توجد نصوص خاصة بتجريمها .
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص : تجرمها المادة 240 من قانون الجزاء .
- غسل التحويلات والعائدات الخارجية المشبوهة: يجرمها القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الأموال .
- الإخفاء : تجرمه المادة 49 من قانون الجزاء .
- إعاقة سير العدالة : تجرمها المواد من 129 إلى 148 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 ، وتخضع جميع الجرائم بوجه عام لأحكام التقادم المنصوص عليها في قانون الجزاء قانون حماية الأموال العامة طبقا للتعديل الذي نص عليه القانون رقم 31 لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .

#### مشكلة الدراسة وأسئلتها

وضع على الصعيد الدولي مؤشرات تنبئ وجود الفساد من عدمه، حيث ظهر لأول مرة هذا المؤشر سنة 1995، ويعتمد على الدراسات المتخصصة والاستقصاءات المنظمة؛ والتي يتم توزيعها للإجابة على تساؤلات تتعلق بالرشوة بالقطاع العام، والصفقات العمومية، والمشتريات الحكومية، واختلاس الأموال العامة وكذلك عن كفاءة وفعالية جهود القطاع العام لمكافحة الفساد. كما يشير المؤشر إلى مقياس من 0 إلى 100، وعلى ضوء هذا التقييم يتم ترتيب الدول في المؤشر تنازليا وفقا لمجموع النقاط، حيث تعادل الدرجة 0 أعلى مستوى من مستويات الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة 100 أدنى مستوى من مستويات الفساد المدرك، لذا يلاحظ أن أغلب الدول العربية ترتبها في النصف السفلي للمؤشر وبنقاط أقل من 40 ٪ وقد أشار تقرير منظمة الشفافية الدولية إلى أن الرشوة والمحسوبية والواسطة مرسخة بعمق في الحياة اليومية لتلك الدول، حتى أن قوانين مكافحة الفساد الموجودة ليس لها تأثير يذكر. وعليه يمكن تحديد مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

**السؤال الرئيس: ما واقع الفساد المالي في الكويت حسب مؤشر الفساد العالمي ؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية الآتية:**

- 1- ما إجراءات دولة الكويت في محاربة الفساد المالي ؟
- 2- ما أسباب استثناء ظاهرة الفساد المالي بشكل عام ، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص؟

## أهداف الدراسة

هدفت الدراسة الحالية إلى الآتي:

- 1- التعرف على إجراءات دولة الكويت في محاربة الفساد المالي.
- 2- التعرف على أسباب استشراف ظاهرة الفساد المالي بشكل عام ، وفي دولة الكويت على وجه الخصوص.

## أهمية الدراسة

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بما يأتي:

1. نتائج هذه الدراسة تفيد المسؤولين في مكافحة الفساد بدولة الكويت.
2. نتائج الدراسة تفيد المسؤولين في التعرف على أسباب الفساد المالي في دولة الكويت والأخذ بتوصيتها.
4. هذه الدراسة تعد من الدراسات الأولى في دولة الكويت -على حد علم الباحث- والتي تتناول واقع الفساد المالي في الكويت دراسة إجرائية وفق مؤشر الفساد العالمي والقوانين ذات الصلة ، مما قد يُشكل إثراءً لمكتبة علم الإدارة بالجديد من الدراسات.

## حدود الدراسة:

تحدد حدود هذه الدراسة بما يأتي:

- الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة واقع الفساد المالي في الكويت دراسة إجرائية وفق مؤشر الفساد العالمي والقوانين ذات الصلة.
- الحدود المكانية: تمت هذه الدراسة في دولة الكويت وتحديدا في الجهات الرسمية المسؤولة عن مكافحة الفساد المالي بدولة الكويت المتمثلة في مجلس الوزراء، وهيئة مكافحة الفساد (نزاهة) ووزاتي العدل والداخلية.
- الحدود الزمنية: أجريت هذه الدراسة خلال شهر أكتوبر لسنة 2020.
- الحدود البشرية: المسؤولين في جهاز مكافحة الفساد بدولة الكويت وعددهم (15) فردا.

## مصطلحات الدراسة:

قام الباحث بتعريف المصطلحات الواردة في الدراسة وفقاً للتعريفات الواردة في المراجع العربية والأجنبية، وسيتم تعريف بعض المصطلحات وفقاً لخبرات الباحث الذاتية، وفيما يلي تعريف لبعض مصطلحات الدراسة:

- 1- الفساد: الفساد في اللغة عكس الإصلاح وهو بمعنى التلف، والاضطراب والخلل، والقحط، وإلحاق الضرر، وأخذ المال ظلماً (ابن أبو الكرم، 2017) ، ومنه قوله تعالى (ويسعون في الأرض فساداً) (القرطبي، 2015) كما أن الفساد باللغة هو ضد الإصلاح، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها (ابن أبو الكرم، 2017). ويعرف الفساد اصطلاحاً بأنه إساءة استعمال مركز ما لتحقيق مكسب خاص (محارب، 2016). أما إجرائياً فيعرف الفساد بأنه تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بما يضر بمكان العمل ومصالح الناس الآخرين الذين لا ذنب لهم.

- 2- الفساد المالي: يعرف الفساد المالي اصطلاحاً بأنه ذلك السلوك المنافي للقوانين والاخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، وهو ليس حكراً على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة، بل يتعداه إلى خارجها أيضاً (شمري، 2011).

وإجرائيا يمكن تعريف الفساد المالي بأنه العبث بالمال العام لتحقيق مآرب شخصية أو لمصلحة جهة ما، في غياب الرقابة والمحاسبة.

3- مؤشر قياس الفساد الدولي: يغلب عليها قياس مدركات أو تجارب الفساد بإعتبار صعوبة قياس الفساد في حد ذاته استنادا إلى المقاييس التالية: (الشفافية والمساءلة والنزاهة)، وطبقا للدرجات من صفر إلى 100، حيث تعادل الدرجة (صفر) أعلى مستوى من الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (100) أدنى مستوى من الفساد المدرك.

فالشفافية قياس إتاحة المعلومة وفاعلية الحق في الوصول إليها وكذلك الوضوح في طرق تسيير القطاع العام. أما المساءلة فهي قياس درجة إستجابة القطاع العام لحاجة أو طلبات المواطنين للحصول على معطيات كافية حول إدارة الشأن العام . في حين تتمثل المحاسبة في قياس فاعلية مكونات الحوكمة في منع الفساد (دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد ، 2019)

إجرائيا فيتنق الباحث مع تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من ناحية قياس مدركات الفساد طبقا للمؤشرات التالية: (الشفافية والمساءلة والنزاهة) في أية دولة كانت.

#### منهج البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل التقارير الرسمية. كما اعتمدت الدراسة على عدة طرق غير مباشرة لقياس مظاهر الفساد ومدى تشبيهه في المجتمعات والمؤسسات، وتعتمد طرق الكشف عن الفساد على مصادر متعددة منها الأجهزة الرقابية بالدولة وتسلط وسائل الإعلام الضوء على عدد من مظاهر الفساد وتشبيهه في الأجهزة والمؤسسات المختلفة وكشف مظاهر الفساد من خلال الحملات الإعلامية المركزة . هذا إضافة إلى دراسة التقارير الفنية والرقابية للحالات الصادرة من بعض الأجهزة الرقابية في الدولة نحو بعض الجهات والإدارات التي يحتمل انتشار الفساد فيها ، وتقوم منظمة الشفافية الدولية وهي منظمة غير حكومية بقياس مستوى الفساد في دولة الكويت عبر مؤشر مدركات الفساد (Corruption Perceptions Index) حيث أن هذا المؤشر هو عبارة عن مصطلح دولي أصدرته المنظمة عام 1955 ، ويقوم على ترتيب الدول حول العالم بناء على مدركات الفساد لدى مؤسسات القطاع العام في هذه الدول ويعتمد في نتائجه على مصادر مستقلة، ويرمز له اختصاراً (CPI) ويتدرج المقياس من (صفر) إلى (100) ، حيث تعادل الدرجة (صفر) أعلى مستوى من الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (100) أدنى مستوى من الفساد المدرك.

#### مصطلحات ومفاهيم الدراسة

1- الفساد: الفساد في اللغة عكس الإصلاح وهو بمعنى التلف، والاضطراب والخلل، والقحط، وإلحاق الضرر، وأخذ المال ظلما (ابن أبو الكرم، 2017: 202) ، ومنه قوله تعالى (ويسعون في الأرض فسادا) (القرطبي، 2005: 111).

كما أن الفساد باللغة هو ضد الصلاح، وحقيقته العدول عن الاستقامة إلى ضدها (ابن أبو الكرم، 2017: 55) .

ويعرف الفساد اصطلاحا بأنه اساءة استعمال مركز ما لتحقيق مكسب خاص (محارب، 2016: 6). أما إجرائيا فيعرف الفساد بأنه تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة بما يضر بمكان العمل ومصالح الناس الآخرين الذين لا ذنب لهم.

2- الفساد المالي: يعرف الفساد المالي اصطلاحاً بأنه ذلك السلوك المناهض للقوانين والاخلاق والقائم على الإخلال بالمصالح والواجبات العامة من خلال استغلال المال العام لتحقيق مصالح خاصة، وهو ليس حكراً على النشاط الذي يتصل بالوظيفة العامة، بل يتعداه إلى خارجها أيضاً (شمري، 2011: 37).

وإجرائياً يمكن تعريف الفساد المالي بأنه العبث بالمال العام لتحقيق مآرب شخصية أو لمصلحة جهة ما، في غياب الرقابة والمحاسبة.

3- مؤشر قياس الفساد الدولي: يغلب عليها قياس مدركات أو تجارب الفساد بإعتبار صعوبة قياس الفساد في حد ذاته استناداً إلى المقاييس التالية: (الشفافية والمساءلة والنزاهة)، وطبقاً للدرجات من صفر إلى 100، حيث حيث تعادل الدرجة (صفر) أعلى مستوى من الفساد المدرك، في حين تعادل الدرجة (100) أدنى مستوى من الفساد المدرك.

فالشفافية قياس إتاحة المعلومة وفاعلية الحق في الوصول إليها وكذلك الوضوح في طرق تسيير القطاع العام. أما المساءلة فهي قياس درجة إستجابة القطاع العام لحاجة أو طلبات المواطنين للحصول على معطيات كافية حول إدارة الشأن العام. في حين تتمثل المحاسبة في قياس فاعلية مكونات الحوكمة في منع الفساد (دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد، 2019: 19).

إجرائياً فينتق الباحث مع تعريف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من ناحية قياس مدركات الفساد طبقاً للمؤشرات التالية: (الشفافية والمساءلة والنزاهة) في أية دولة كانت.

4- مؤسسات القضاء على الفساد: وتعرف اصطلاحاً بأنها تلك المؤسسات التي تعني بمحاسبة المفسدين والعاثين بالمال العام للدولة، من أجل محاصرة آلة الفساد والقضاء عليه، ويمكن أن تتضمن كل من القضاء والنيابة العامة ولجان النزاهة والرقابة والتفتيش وغيرها (نزاهة: ثقافة مكافحة الفساد، 2015: 19).

أما إجرائياً فيعرفها الباحث بأنه كل جهة رسمية تحمل على عاتقها مهمة مكافحة ظاهرة الفساد المالي وتجفيف منابعه والحد منه ومحاسبة مرتكبيه أي كانت درجتهم ومركزهم الوظيفي في الدولة.

5- قوانين محاربة الفساد: هو القانون التشريعي الذي يهدف إلى مكافحة الفساد في كافة المؤسسات، والشركات، وجهات العمل التي تتبع للدولة، أو توجد على أراضيها، ويهدف قانون مكافحة الفساد، إلى حل كافة قضايا الفساد، والتي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالأفراد، والمؤسسات، والمصلحة العامة للدولة، والمجتمع (الفوزان، 2015: 192).

وقد أدت جهود الأمم المتحدة الحثيثة في التصدي لظاهرة الفساد، إلى صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (61/55) في 4 ديسمبر سنة 2000 وعليه تم إنشاء لجنة متخصصة للتفاوض بشأن صك قانوني دولي فعال لمكافحة الفساد، وبتاريخ 31 أكتوبر سنة 2000 صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (4/58) باعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما طالب وحث القرار المجتمع الدولي ومنظمات التكامل الاقتصادية الإقليمية على اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، التي عرضت للتوقيع في 11 ديسمبر 2003، في مدينة ميريدا المكسيك، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 14 ديسمبر 2005 لتصبح بذلك أول اتفاقية دولية عامة معنية ومختصة بحصر مجموع التدابير وحصر الإجراءات الواجب على المجتمع الدولي والدول اتخاذها والإلتزام بها، لضمان مكافحة الفساد والقضاء عليه (دليل قياس الفساد ومكافحة الفساد، 2015).

إجرائياً يمكن تعريف قوانين محاربة الفساد بأنها أية قوانين تحتوي مجموعة من النصوص القانونية، والتي تفرض العقوبات الرادعة لكافة الأفراد مرتكبي جرائم الفساد، وتهتم بدراسة طبيعة كل جريمة، وفرض العقوبة المناسبة لها، لضمان إعادة الحقوق إلى أصحابها، والمحافظة على الإطار القانوني المناسب لمعالجة قضايا الفساد في المجالات السياسية، والاقتصادية، وغيرها.

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### مؤشرات ودلائل الفساد المالي

يعد الفساد والرشوة من أهم أربعة عوامل تعوق الاستثمار والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويتفق هذا التقدير مع انطباعات العديد من المراقبين والناشطين في المنطقة الذي يؤكدون أن الفساد اتخذ طابعاً منهجياً في العديد من دول المنطقة، وأصبح القاعدة لا الاستثناء، بل إن البعض يذهب إلى أن الفساد أصبح أداة من أدوات الحكم والإدارة في العديد من دول المنطقة، كما تؤكد إحصاءات البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية حول الحكم الجيد والفساد في الدول العربية تدني مستوى أداء الدول العربية في هذين المجالين مقارنة بالدول الأخرى، فأداء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال المسائلة الداخلية، طبقاً للبنك الدولي، مشابه لأداء دول أخرى تتقارب فيها مستويات الدخل والتنمية، ولكن أداء المنطقة في مجال المسائلة الخارجية متأخر بشكل كبير عن أداء الدول الأخرى وتشير إحصاءات البنك الدولي أيضاً إلى تخلف أداء الدول العربية المنتجة للنفط بشكل خاص في مجال المسائلة الخارجية (عبد المجيد، 2018).

يرجع ضعف أداء الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد طبقاً لهيئة الشفافية إلى عدة أسباب، أهمها كثافة الإجراءات البيروقراطية، وانتشار الرشوة في الإدارات العامة، وإهدار الموارد وسوء إدارة القطاع العام، والاختلاسات وغسيل الأموال والتعاس في ملاحقة جرائم الفساد. كما تعرقل القيود التي تضعها الحكومات في المنطقة على الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من قدرتهما على الكشف عن ممارسات الفساد.

وفي هذا السياق أشار تقرير منظمة "مراسلين بلا حدود" لعام 2003 إلى أن معدلات حرية الصحافة في الدول العربية هي الأسوأ في العالم، ويشدد العديد من المراقبين على ضرورة اعتماد قوانين تحمي حرية واستقلال الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة مما يعزز من قدرتها على ممارسة الرقابة الشعبية على الحكم (الشريف، 2016).

كما تشير هيئة الشفافية إلى الدور السلبي الذي تلعبه الشركات الغربية واستخدامها للرشوة في معاملاتها الاقتصادية في العديد من الدول النامية، ومنها الدول العربية، وحذرت هيئة الشفافية من تقادم مستويات الفساد بوجه خاص في قطاع البترول في عدد من الدول التي حصلت على درجات منخفضة للغاية على مؤشر مدركات الفساد، ومنها عدد من الدول العربية، وهي العراق وليبيا والسودان واليمن. وحثت هيئة الشفافية الدول الغربية على إلزام شركات البترول التابعة لها على الإفصاح عن المدفوعات التي تقدمها لحكومات الدول المنتجة للبترول، وعلى الالتزام بالاتفاقيات والتشريعات التي تمنع رشوة المسؤولين الأجانب

إلا أن الباحث يرى بأن الدرجات المرتفعة نسبياً التي حصلت عليها دول الخليج على مؤشر مدركات الفساد مقارنة بالدول العربية الأخرى لا تعبر بالضرورة عن تدني مستويات الفساد في تلك الدول خاصة أنها طبقاً لتقرير البنك الدولي تقتصر إلى آليات المسائلة الخارجية بالإضافة إلى ضعف آليات المسائلة الداخلية فيها، وفي الدول العربية بشكل عام.

إن تفوق دول الخليج على مؤشر مدركات الفساد قد يرجع إلى فاعلية تلك الدول في التستر على ممارسات الفساد وإلى عدم قدرة الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على الكشف عن قضايا الفساد مقارنة بدول عربية أخرى مثل مصر ولبنان والجزائر والتي تتمتع فيها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بهامش أكبر من الحرية، كما أن حالات الفساد الكبير خاصة في قطاعات النفط والعقود العسكرية يصعب رصدها لأنها عادة ما تكون محاطة بالسرية، ويتم التفاوض عليها بين الدول والشركات الكبرى، وللتعرف على واقع الفساد والرشوة في

العالم العربي بشكل أفضل نستعرض في الجزء التالي بعض قضايا الفساد التي شغلت الرأي العام على مدى الأعوام الماضية في عدد من الدول العربية وبعض الإجراءات التي اتخذت لمكافحة الفساد. وأشار التقرير إلى تفشي الفساد في 70 دولة على مستوى العالم وهو عائق مهبط للتنمية والاستثمارات الأجنبية ومسبباً أساساً للفقر (عبد المجيد، 2018).

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمة تعتمد على 16 استطلاع رأي ومسح تقوم بها 10 مؤسسات مستقلة معروفة بمصداقيتها دولياً منها جامعة كولومبيا ومنها الـ (Freedom House) ، وهذه الاستطلاعات تكون نتيجة دراسة موثوقة تؤدي إلى النتيجة التي تعلن سنوياً بقائمة مدركات الفساد. وتعتمد هذه الدراسات بشكل عام على عناصر نظام النزاهة الوطني مثل حرية تبادل المعلومات في المجتمع والمؤسسات المستقلة لمحاربة الفساد ومدى انتشار الديمقراطية والتنافسية في الاقتصاد (تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، 2005: 235).

ويمكن القول بصفة عامة أن ممارسات الفساد تتركز في المجالات التالية: (تقرير الاتجاهات الاستراتيجية، 2005: 241)

- 1- العقود الحكومية: حيث يمكن أن يؤدي الفساد إلى تخصيص العقود الحكومية إلى جهات فنقد الكفاءة، كما يؤدي الفساد إلى عدم الالتزام والتلاعب بشروط العقود الحكومية.
- 2- توزيع الخدمات والمرافق والأراضي التي تمنحها الحكومة، فقد يمكن أن يؤدي الفساد إلى توزيع تلك المنافع العامة بشكل غير متكافئ.
- 3- الإيرادات الحكومية: مثل الضرائب والجمارك والتي يمكن تخفيضها من خلال رشوة الموظف المختص عن تحصيلها.
- 4- الإجراءات البيروقراطية وإجراءات استخراج التراخيص حيث يمكن أن يؤدي الفساد إلى تجنب وتسريع تلك الإجراءات.
- 5- الإجراءات القانونية التي يمكن أن يؤدي الفساد فيها إلى تعطيل تلك الإجراءات من خلال رشوة القائمين على أجهزة الأمن والشرطة ومن خلال الجهاز القضائي نفسه.
- 6- التوظيف وتوزيع المناصب العامة حيث يمكن أن تؤدي الرشوة والمحسوبية إلى توظيف الأقارب والأصدقاء دوناً عن أصحاب الكفاءات.

وهناك من قسّم الحكومات الفاسدة بحسب أشكال الفساد وصوره التي تعرفها ونكون هنا أمام نوعين من الحكومات: حكومات ينتشر فيها الفساد في المستويات العليا وحكومات ينتشر فيها الفساد في المستويات الدنيا. فالأولى تكون الحكومة ما حكومة لصوص وإمّا حكومة احتكار ثنائي (النخبة الحاكمة والأوليغارشية المستغيدة)، وفي الثانية تكون الحكومة إمّا مافيا مهيمنة على الدولة وإمّا خاضعة للرشوة التنافسية (الفساد الصغير)؛ وهو فساد ربما يتطور إلى أكثر من ذلك.



## جدول (1)

## أنواع الحكومات الفاسدة

المستوى	المرتشون متعددون	المرتشون محدودون
المرتشون يتركزون في المستويات العليا من الحكومة	حكومة لصوص	احتكار ثنائي
المرتشون يتركزون في المستويات الدنيا من الحكومة	مافيا مهيمنة على الدولة	الرشوة تنافسية (صغيرة) مع إمكانية التطور

(Ackerman, 2011, p.344)

## مسببات الفساد المالي

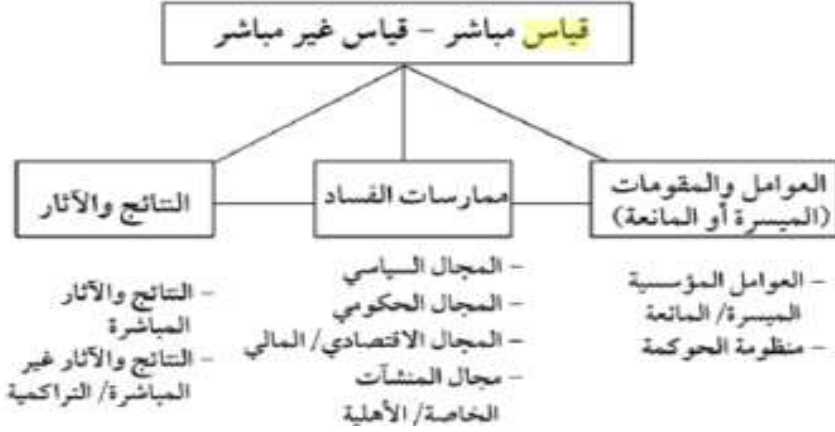
كما تتعدد أشكال الفساد ودرجاته فإن أسبابه أيضاً متعددة ومركبة، وتوجد عدة جهات نظر حول أهم أسباب الفساد، فهناك من يرون أن ظاهرة الفساد مرتبطة في الأساس بدرجة تطور المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بحيث ينتشر الفساد في الدول النامية والدول التي تمر بمرحلة انتقالية من نظام سياسي واجتماعي واقتصادي إلى نظام آخر. وطبقاً لهذا الرأي فإن ضعف موارد الدولة وانخفاض الرواتب والأجور في الدول النامية يؤدي إلى تفشي الفساد خاصة بين موظفي الدولة وكبار المسؤولين بينما تؤدي حالة عدم الاستقرار والسيولة السياسية والمؤسسية وطرح أصول ضخمة للبيع السبب الرئيسي وراء تفشي الفساد في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية (الرفاعي، 2015)..

## نظرية قياس مؤشر الفساد

تقوم نظرية قياس مؤشر الفساد أساس على وجود مؤشر مركب عادة ما يصدره البنك الدولي، ويشمل ستة أبعاد للحكم هي حرية الرأي والمساواة، الاستقرار السياسي وانعدام العنف؛ الفاعلية الحكومية؛ نوعية الأطر التنظيمية؛ سيادة القانون؛ السيطرة على الفساد. بدأ هذا المؤشر في عام 1996 حيث أخذ يستنبط بياناته من 37 قاعدة معلومات أنشئت بواسطة 31 مؤسسة متخصصة. يقيس هذا المؤشر الحالة في دولة ما ويقارنها بذاتها خلال الأعوام التي يملك إحصاءاتها أي منذ عام 1996؛ في ما يخص معظم الدول؛ ويقوم بتصحيح حتى الأرقام التي يكون قد أعطاهها سابقاً في حال توصله إلى معلومات جديدة تخص بلدا ما، وهو راح في السنوات الأخيرة يصدر تقريراً سنوياً عن مؤشرات الحكم. والبنك الدولي يعتمد على مؤسسات خارجية في إحصاءات كثيرة التي يعتمد عليها : فريدوم هاوس، ومؤسسة التراث؛ ومركز التنمية الدولية إلى جانب بياناته الخاصة، وآراء آلاف الخبراء في القطاعين الخاص والعام والمنظمات غير الحكومية؛ ومنظمات المجتمع المدني. وهذا ما يجعل مؤشر البنك الدولي، مثل باقي المؤشرات؛ مؤشراً تخمينياً (خواص، 2019).

مع التسليم بصعوبة قياس الفساد؛ فإن من الممكن إجراؤه بطرائق عدة؛ ومن خلال عدد من الأساليب والمداخل وعبر ثلاث طرائق كبرى هي: المقاييس المباشرة/الموضوعية؛ والمقاييس غير المباشرة/الإدراكية؛ والمقاييس الوسيطة/الاستعداد المؤسسي. كما يمكن إجراء القياس عبر العوامل والأسباب المؤدية إليه» أو عبر النتائج والآثار الناجمة عنه. وهناك متغيرات يمكن على أساسها قياس الفساد والوصول إلى نتائج ذات صدقية (أنظر شكل-1) من خلال طريقتين على وجه الإجمال: إحداها هي طريقة القياس المباشر الذي يعتمد على ما تملكه الأجهزة الرسمية المعنية بمحاربة الفساد، والأخرى هي طريقة القياس غير المباشر الذي يستند إلى اتطابعات

الجمهور وكلاهما يرتكز على ثلاثة متغيرات: العوامل والمقومات المانعة للفساد؛ وجود ممارسات الفساد؛ وجود نتائج وآثار للفساد. بعد النظر إلى هذه المتغيرات الثلاثة من حيث وجودها أو عدم وجودها، فإنه يمكن القول إن هناك فسادا أو لا يوجد فساد. في هذه الدولة أو تلك.



### شكل (1)

متغيرات يمكن على أساسها قياس الفساد

(عاشور، 2010، ص 46)

تعد المقاييس المباشرة صادقة إلى حد ما وخالية من التخمين والتوقع؛ فهي تجمع عدد الحالات التي يعالجها جهاز الشرطة والقضاء وباقي الأجهزة؛ وحجم الأموال المقترنة بالفساد والهيئات التي ينتشر فيها، لذلك في النهاية يمكن أن تتوافر مؤشرات حقيقية عن حجم الظاهرة في البلد والقطاعات التي تنتشر فيها أكثر مقارنة بقطاعات أخرى، وإلى جانب الأجهزة الحكومية؛ يمكن أن تقوم الصحافة ولا سيما صحافة التحقيقات؛ بدور مهم في الكشف عن حجم الفساد وتسليط الضوء على المؤسسات التي ينتشر فيها الفساد بقوة. هذه الأطراف الحكومية وغير الحكومية يمكنها كلها أن تعطي الصورة القريبة من الحقيقة لدرجة الفساد وحجمه في بلد ما. لكن ما يُعاب على المقاييس المباشرة/الموضوعية أنها مرتبطة في كثير من الأحيان، إن لم يكن دائماً بمدى فاعلية الشرطة والأجهزة الحكومية الأخرى، فإذا دخلت هذه الأجهزة في نطاق الفساد وأصبح لها هي الأخرى نصيب من نتائج الفساد المالية، يكون من الصعب كشف درجة الفساد في البلاد وحجم انتشاره. وحتى لو عملت الأجهزة المشار إليها بفاعلية وقدرة عالية، فإنها لا تقدم إلا أرقاماً تعلق بما كُشف عنه، بينما تستمر العمليات المستترة الباقية من دون أن يطاولها القانون والحساب. أما الصحافة، فإنها تعتقد في دول كثيرة تعاني الفساد - خصوصاً في أفريقيا - الإمكانات والاستقلالية اللازمة لمعالجة مثل هذه الأمور ولا سيما إذا تعلق الأمر بالفساد السياسي الذي يتورط فيه عادة نافذون جداً في الدولة!". لكن على الرغم من ذلك. فإن بروز الفساد في الصفحات الأولى للجرائد والمجلات ما هو إلا دليل قوي جداً على الانتشار الكبير للظاهرة في بلد ما (خواص، 2019).

### الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث وذلك تصاعدياً من الأحدث إلى الأقدم - خلال السنوات العشرة الأخيرة - سواء العربية منها أو الأجنبية كما يلي:

1- دراسات تناولت الفساد المالي من حيث أنواعه ومظاهره وأسبابه وطرق الحد منه وما إلى ذلك.

استهدفت دراسة بلبال (2019) التطرق إلى موضوع الفساد بصفة عامة والفساد الإداري والمالي بصفة خاصة، من خلال التركيز على تبيان أهم الأسباب المؤدية إلى بروز هذه الظاهرة وانتشارها بصفة سريعة في مختلف المجتمعات المتقدمة والنامية بدرجة أعلى، حيث إن تسليط الضوء على مسببات هذه الظاهرة من خلال تمحيصها وتحديد مجالاتها يساهم بشكل كبير في بناء استراتيجيات لمكافحة بغية تحقيق محتتمعات خالية من هذه الممارسات والسلوكيات السلبية. وقد توصلت الدراسة بان هذه الظاهرة عبارة عن سلوكيات وممارسات منحرفة وغير سوية يقوم بها فرد أو مجموعة من الأفراد بهدف تحقيق منفعة خاصة والحصول على مكاسب غير مشروعة على حساب المنفعة العامة. وتعتبر الدول والمجتمعات النامية حاضنة لهذه الظاهرة على الرغم من تبنها للعديد من الإصلاحات للحد منها. لكن تبقى الجهود المبذولة لا ترق إلى المستوى المطلوب لغياب النظرة التشخيصية للأسباب الحقيقية وراء هذه الظاهرة. وبصفة عامة يكمن وراء نشأة وانتشار ظاهرة الفساد الإداري والمالي مجموعة من الأسباب المرتبطة بخصائص ومميزات البيئة السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وبالمنظم الإدارية والقانونية المطبقة من جهة ثانية. إلا أنه يبقى غياب الرقابة الذاتية، ونقص الوازع الديني والأخلاقي من أهم الأسباب المؤدية إلى استفحال ظاهرة الفساد الإداري والمالي. وعليه. يجب على السلطات والهيئات وضع استراتيجيات شاملة للحد من هذه الظاهرة بالتركيز على إحداث إصلاحات سياسية وقانونية، وكذلك تفعيل آليات الرقابة والشفافية من خلال معاقبة المتورطين في قضايا الفساد. مهما كانت صفتهم ومستوى نفوذهم. بالإضافة إلى العمل على نشر الوعي عبر مختلف الوسائل بهدف تنشئة جيل يمقت هذه الظاهرة ويحاربها. ولعل الإصلاح الحقيقي يكمن في العمل على تحسين المستوى المعيشي والتعليمي لأفراد المجتمع بغية الوصول إلى مجتمع أخلاقي.

كما تناولت دراسة معتوق (2019) تقديم إطار تحليلي متكامل لمفاهيم الفساد، وكذا التعرف على الفساد في الدول العربية وجهود مكافحته مقدماً بعض التصورات والأفكار التي يمكن أن تصلح أساساً للحوار ومزيداً للعمل في هذا المجال. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالاستناد إلى واقع المعلومات والنشرات والدراسات والدوريات العلمية ومصادر المعلومات الإلكترونية المتوفرة، وقد تم التوصل إلى أن معالجة الفساد في هذه الدول تكون بمنهجية شاملة تستهدف محاصرته والتعامل مع أسبابه ومكوناته. فالفساد أساساً يمثل الوجه البشع لكل من السلطة والإدارة.

هدفت دراسة حنا (2016) إلى الإجابة على التساؤل الآتي: هل أسهم بالفعل مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية الدولية في تدعيم آليات مكافحة الفساد. أم هو فقط علامة تجارية ترويجية لدور منظمة الشفافية. وبعبارة أخرى هل يقدم مؤشر مدركات الفساد جواباً منطقياً للتساؤل المستوحى من كتابات مارك بوكانان ام يؤكد. ولماذا يزداد الفاسدون فساداً والنزهاء نزاهة. ولأجل ذلك سيتم توضيح كيفية بناء المؤشر وتطورات. ثم طرح أبرز الإشكاليات الرئيسية التي يثيرها. إضافة للتعرض لبعض الممارسات الدولية المرتبطة بالمؤشر. كما يعد مؤشر مدركات الفساد هو أحد إسهامات منظمة الشفافية وأكثرها ذيوعاً. فهو يخدم من جهة دعاة محاربة الفساد بتبسيط هذه الظاهرة المعقدة وتنميطها في صورة رقمية. يسهل بها مقارنة الدول بعضها ببعض، ومن جهة أخرى يروج للمؤشر كعلامة تجارية لمنظمة الشفافية. تثبت به ريادتها في هذا المجال على المستوى الدولي. وتعرف المنظمة الفساد الذي تسعى لتقييمه على موقعها الرسمي بالآتي. إساءة استخدام السلطة لتحقيق منافع خاصة. وينقسم الفساد هنا إلى مستويين. الأول يتعلق بالفساد الكبير الذي يمارسه الموظفون في المستويات العليا في جهاز الدولة أو في السلطة المركزية. أما المستوي الثاني فهو الفساد الصغير الذي يمارسه موظفو الدولة في المستويات الوسطى والدنيا. وأشارت النتائج الي أن منظمة الشفافية الدولية تعلن بوضوح تفضيلها لحل المفاوضات والإغراءات أكثر من

سياسة الإنذارات والإيماءات السلبية في مجال مكافحة الفساد. فبحسب مؤشرها لمكافحة الفساد. فإن الدول المتأخرة في التصنيف تعاني من فساد الذم بجانب الفساد المالي

هدفت دراسة يونس (2016) إلى الكشف عن آليات مكافحة الفساد المالي، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي، حيث تناولت الدراسة عدة محاور، أوضح المحور الأول تعريف الفساد، فالفساد مصطلح يتضمن معاني عديدة في طياته وهو موجود في كل القطاعات الحكومية منها والخاصة وفي أي تنظيم يكون للشخص فيه قوة احتكار على سلعة أو خدمة. وأوضح المحور الثاني تعريف الفساد الإداري والمالي وتضمن المحور عدة نقاط، أولاً: الفساد السياسي، وهو يتمثل في الانحراف عن المنهج المحدد للمنظومة السياسية والحزب. ثانياً: الفساد الإداري، ويتمثل في الانحراف الإداري أو الوظيفي والذي يصدر من الموظف العام. ثالثاً: الفساد المالي، وامثلته الانحراف المالي بالمخالفة للأحكام والقواعد المنظمة للدولة إدارياً. رابعاً: الفساد الأخلاقي: وامثلته الانحراف الأخلاقي وذلك بتصرفات الافراد وسلوكياتهم غير المنضبطة. وكشف المحور الثالث عن أنواع الفساد الإداري، فمنه الفساد الصغير " فساد الدرجات الوظيفية الدنيا"، والفساد الكبير " فساد الدرجات الوظيفية العليا". وبين المحور الرابع أسباب الفساد وتناول المحور عدة نقاط (أسباب سياسية، أسباب اجتماعية، أسباب اقتصادية، أسباب إدارية تنظيمية). واختتم المقال بالإشارة إلى أنه من الآليات المهمة تلقي البلاغات والشكاوى في قضايا الفساد عن طريق الخطوط الساخنة وصناديق الشكاوى داخل المؤسسات أو الصناديق البريدية الواضحة بشرط التأكد من قبل الجهات الرسمية من الشخص المبلغ وعنوانه مع العقوبة الرادعة في حالات البلاغات الكاذبة والكيدية.

كما هدفت دراسة سهيلة (2015) إلى التعرف على مظاهر وأسباب الفساد المالي في العراق، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ، وقد توصلت بأن ظاهره الفساد المالي تعتبر من الظواهر الخطيرة التي تواجه البلدان وعلى الأخص الدول النامية حيث أخذت تنخر في جسم مجتمعاتها بدأت بالأمن وما تبعه من شلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والتي تنطوي على تدمير الاقتصاد والقدرة المالية والإدارية وبالتالي عجز الدولة على مواجهة تحديات إعمار أو إعادة إعمار وبناء البني التحتية اللازمة لنموها. وقد لاقى هذه المشكلة الفساد (Corruption) اهتمام الكثير من الباحثين والمهتمين وانتقدت الآراء على ضرورة وضع وتأسيس إطار عمل مؤسسي الغرض منه تطويق المشكلة وعلاجها من خلال خطوات جديده ومحدده ومكافحة الفساد بكل صوره ومظاهره وفي كافة مجالات الحياة لتعجيل عملية التنمية الاقتصادية.

تناولت دراسة بوفاسة (2014) ظاهرة الفساد المالي والإداري من خلال التعريف به وأسباب حدوثه والآثار الناجمة عنه، ثم الوسائل الممكنة لمكافحته، أي: ما هي السبل والإجراءات الكفيلة للحد من آثار الفساد المالي والإداري؟ واستعملنا المنهج الوصفي التحليلي، وافترضنا أن هناك عدة وسائل للحد من الظاهرة، لنخرج بنتيجة مفادها أن الفساد قد استفحل في الجزائر ولا بد من إرادة قوية لدى المجتمع لتدعيم تلك الوسائل.

هدفت دراسة طالب (2010) إلى التعرف على استراتيجيات مكافحة الفساد المالي من خلال تسليط الضوء على أهم الإستراتيجيات التي اتبعتها الدول العربية من منظور عدد من الكتاب والباحثين العرب فضلاً عن ممارسات بعض المؤسسات العربية التي تسعى لمكافحة هذه الظاهرة. وقد توصلت الدراسة بأن تعدد أسباب الفساد الإداري وتباينها جعل طرق الوقاية ووسائل العلاج هي الأخرى كثيرة ومتباينة لأنها لا بد وأن تتوافق مع أنواع الفساد الإداري وأسبابه ولكون الظاهرة معقدة وتتسم بالعديد من الصفات التي تحاول من خلالها عرقلة الجهود لمكافحةها. كل ذلك تطلب من المعنيين وضع الاستراتيجيات للوقاية من الفساد الإداري أو إستراتيجيات العلاج والمكافحة مع الوعي الكامل بالسمات الأساسية لهذه الظاهرة.

هدفت دراسة عبود (2010) إلى تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري في محافظة الديوانية بالعراق، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وتوصل الباحث إلى أن الفساد المالي والإداري يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العالمية ومنها اقتصاديات البلدان النامية لأنه يعمل على تبديد الثروات وسرقتها من قبل المفسدين أو استثمارها في مجالات غير منتجة وغير مفيدة. وانطلاقاً من تلك الخطورة سعت العديد من الدول والمنظمات المتخصصة والباحثين والمهتمين بهذا الشأن إلى وضع الخطط والاستراتيجيات الضرورية لمواجهة الفساد والحد من أثاره.

#### الإطار العملي للدراسة

يتناول هذا الجزء إجراءات دولة الكويت في محاربة الفساد المالي، وعرض للتقارير المحلية والدولية ومناقشتها التي تتعلق بمستويات الفساد المالي بدولة الكويت، وما نتج عنه من آثار على النمو الاقتصادي في البلاد وذلك خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2020.

#### إجراءات دولة الكويت في محاربة الفساد المالي

صادقت دولة الكويت الاتفاقية بموجب القانون رقم 47 بتاريخ 4 ديسمبر 2006 والذي يجعل منها ومن موادها قانوناً واجب التطبيق هذا وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في علاقة دولة الكويت بالدول الأطراف في تاريخ 16 فبراير 2007 ، وبالإطلاع على نصوص الاتفاقية، يبين أن أغلب الأفعال الماردها تجريمها هي أفعال مجرمة ومعاقب عليها في قانون الجزاء الكويتي، والقوانين الجزائية الخاصة بحماية الأموال العامة والكشف عن العمولات في عقود الدولة ومكافحة غسل الأموال وتوردها على التوالي وفقاً لنصوص الاتفاقية : (الكويت، وزارة العدل، 2008)

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين : تجرمها المواد من 35 إلى 43 من القانون العام 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 .
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية: لا توجد نصوص خاصة تجرمها .
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي :تجرمها نصوص مواد القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة .
- المتاجرة بالنفوذ: يجرمها نص المادة 37 من القانون رقم 31 لسنة 1970 .
- إساءة استغلال الوظائف : تجرمها المواد 47. 48. 49 من القانون رقم 31 لسنة 1970.
- الإثراء غير المشروع : لا توجد نصوص خاصة بتجريمه وفقاً لنص المادة 20 من الاتفاقية .
- الرشوة في القطاع الخاص : لا توجد نصوص خاصة بتجريمها .
- اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص : تجرمها المادة 240 من قانون الجزاء .
- غسل العائدات الإجرامية : يجرمها القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسل الأموال.
- الإخفاء : تجرمه المادة 49 من قانون الجزاء .
- إعاقة سير العدالة : تجرمها المواد من 129 إلى 148 من قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960.

وتخضع جميع الجرائم بوجه عام لأحكام التقادم المنصوص عليها في قانون الجزاء رقم 16 لسنة 1960 ، ولكن يستثنى من تطبيق هذه القاعدة الجرائم المنصوص عليها في قانون حماية الأموال العامة طبقاً للتعديل الذي نص عليه القانون رقم 31 لسنة 2004 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة . ويوجد ضمن التشريع الوطني آليات للتعاون بين السلطات الوطنية والقطاع الخاص من أجل مكافحة الفساد حيث

ينظم هذا التعاون القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن بنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له على آلية التعاون بين البنك المركزي وبنوك القطاع الخاص في هذا الشأن . وبشأن تدابير النزاهة بين أعضاء الجهاز القضائي وسلوكهم فإنه يوجد جهازان أحدهما للتفتيش على أعمال رجال القضاء والآخر على أعمال أعضاء النيابة العامة وهما تابعان للمجلس الأعلى للقضاء طبقاً للقانون رقم 22 لسنة 1990 في شأن تنظيم القضاء (الصالح، 2014).

كذلك فإن ثمة اقتراحات بقوانين معروضة - حالياً - على البرلمان للكشف عن الذمة المالية وحق الإطلاع وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد وقانون لمكافحة الفساد. ولا يمنع الاستقراء السابق من مكانة استحداث تدابير تشريعية أخرى لتغطية الحالات التي نستلزم تدخل المشرع ومواجهة ما يستجد من جرائم . كما تتوفر في الدولة أجهزة رقابية للوقاية من الفساد ومكافحته وأهمها ما يلي : (الكويت، وزارة العدل، 2008).

- 1- ديوان المحاسبة بموجب القانون رقم 30 لسنة 1964 .
- 2- البنك المركزي وفقاً لما ورد النص عليه في القانون رقم 35 لسنة 2005 بشأن مكافحة غسل الأموال .
- 3- سلطات الجمارك المختصة وفقاً لنصوص قانون مكافحة غسل الأموال سالف الذكر أيضاً .
- 4- أجهزة الشرطة والبحث الجنائي التي تنظم عملها كافة القوانين الخاصة بهيئة الشرطة.
- 5- ووفقاً للمادة 8 من القانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة شكلت بمجلس الأمة لجنة حماية المال العام ومن مهامها الأساسية دراسة التقارير الواردة إليها من ديوان المحاسبة .

وتوجد مساهمة على المستوى البرلماني (مجلس الأمة) لجنة لشئون التحقيق في الفساد الإداري، كما توجد على المستوى الشعبي في إطار عمل جمعيات النفع العام التي تخضع لإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والتي منها على سبيل المثال جمعية الشفافية الكويتية والجمعية الاقتصادية . كما أصدر مجلس الوزراء قراره رقم 942/ ثانياً نص من الموافقة على مشروعات القرارات التالية: (إدريس، 2015).

1- ترجمة التزام العاملين في الأجهزة الحكومية بالحظر المقرر بالمادة (26) من قانون الخدمة المدنية من عدم جواز الجمع بين الوظيفة العامة وممارسة العمل التجاري بأي صورة أو تحت أي مسمى وسواء كان ذلك بصفة أصلية أو بالوكالة عن الغير أو بالنيابة عنه ويتبع لتأكيد ذلك الحظر ما يلي :

أ - يتقدم جميع شاغلي الوظائف الإشرافية والقيادية بالدولة إلى جهات عملهم بإقرار كتابي موقع من كل منهم بعدم قيامه بمخالفة الحظر المشار إليه أثناء توليه أعمال وظيفته بأي صورة وأنه لا يمارس أي عمل تجاري بذاته أو بالتوكيل عن الغير أو نيابة عنه.

ب- تقوم الوزارات والجهات الحكومية بموافاة وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة بأسماء جميع العاملين شاغلي الوظائف إشرافية أو قيادية لديها دورياً في الشهر الأول من كل عام وتقوم الوزارتان بإخطار جهة العمل بأي توكيل يتم صدوره من هؤلاء العاملين أو لصالحهم ينطوي على شبهة مباشرة عمل تجاري ليتم دراسة ما فيه في ضوء ما تقدم وفي حالة ثبوت ممارسة التجارة بموجبه يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية المقررة .

ج- تكليف ديوان الخدمة المدنية بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع والمكتب الفني لوزارة العدل بوضع نموذج الإقرار المشار إليه .

2- التأكيد على التزام جميع العاملين في الأجهزة الحكومية بحكم المادة ( 25/ فقرة 3) من قانون الخدمة المدنية الذي يحظر العمل لدى أي جهة أخرى إلا بإذن من الوزير المختص وإلا عد ذلك مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة وتكليف ديوان الخدمة المدنية بوضع الشروط والضوابط التنظيمية اللازمة في هذا الشأن ومتابعة التنفيذ .

عملاً على تشجيع الإبلاغ عن جرائم الفساد يتم التالي: (الكويت، وزارة العدل، 2008)

1- تكليف اللجنة المختصة بوزارة الداخلية بمكافحة جرائم الفساد ( الرشوة / استغلال النفوذ) مع توفير الدعم اللازم لها، لتتولى تلقي البلاغات الخاصة بهذه الجرائم وإجراء الاستدالات والتحريات اللازمة عنها والتثبت من البيانات والمعلومات التي تتلقاها للنظر في إحالة البلاغات الجادة منها إلى الجهات القضائية المختصة .

2- تكليف جميع الجهات الحكومية بالتعاون مع جهاز خدمة المواطنين وتقييم أداء الجهات الحكومية في متابعة ما تتخذه الجهات المختصة المشار إليها بالبند (1) من إجراءات في البلاغات والمعلومات التي تتلقاها عن الفساد وما يتخذ حيالها من إجراءات تأديبية أو جزائية ضد من يثبت عليه ارتكاب فساد وظيفي أيا كان موقعه وذلك كله مع عدم الإخلال باختصاص الجهات المعنية في التصرف في الوقائع والمعلومات حول الفساد بما في ذلك توجيه المواطن والجهات الحكومية بكيفية التبليغ عن مظاهر الفساد التي قد يرونها .

3- تكليف وزارة الإعلام بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة للقيام بحملة إعلامية تستهدف التعريف بخطورة آثار الفساد ونتائجه على المجتمع وتعريف المواطنين بدور الجهات الرقابية وآلية الإبلاغ عن مظاهر الفساد بما يؤكد جدية الحكومة في محاربة الفساد والقضاء عليه وتكليف وزارة المالية بتوفير الاعتماد المالية اللازمة لهذا الغرض . وفي ذات الشأن وفي 22 أكتوبر 2007 أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (1003/2) الذي قضى بتكليف وزير المالية بالتوقيع على اتفاقية خدمات استشارية مع البنك الدولي للاعمار والتنمية، وذلك نيابة عن حكومة دولة الكويت وتتضمن الاتفاقية قيام البنك بتقديم المساعدة في صياغة التشريعات المتعلقة بالذمة المالية من قبل المسؤولين وتقديم النصح والإرشاد فيما يختص بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد وقيام وزارة التجارة والصناعة بالمتابعة والتنسيق لتنفيذ هذا المشروع مع البنك بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الكويتية -إحدى منظمات المجتمع المدني ورفع تقارير دورية إلى مجلس الوزراء عن مراحل التنفيذ. ممن ذلك كله يتبين أن القانون الصادر بالموافقة على الاتفاقية المطروحة حديث الصدر وأن الجهود لا تزال قائمة بشأن مدى إمكانية إصدار تشريعات جديدة لإعمالها . بالإضافة إلى ذلك فإن التطبيق العملي للاتفاقية وما قد يسفر عنه مدى الحاجة إلى سن تشريعات تعالج جانباً أو جوانب من الأحكام التي تضمنتها الاتفاقية، وكذلك بيان أوجه الحاجة إلى التعاون الدولي في مجالات مختلفة ومتصلة .

وتجدر الإشارة إلى أن ما سبق عرضه يدخل في دائرة اختصاص الكثير من الوزارات والجهات ومن بينها وزارة العدل ووزارة الداخلية والمالية والتجارة والصناعة، وبنك الكويت المركزي . ومنظمات المجتمع المدني؛ الأمر الذي يستلزم تضامراً جهود هذه الجهات ؛ في الشأن المطروح وذلك استكمالاً للطرح وتحقيق الأغراض المنشودة . وأخيراً فإن الوقاية من الرشوة ، تتطلب جهوداً من الدول العربية وعلى ذلك فإن دولة الكويت تدعو المنتدى إلى التوصية بالآتي: (إدريس، 2019)

1- على المستوى الدولي

أ- دعوة الدول العربية إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي في مساعيه للتصدي للفساد ونلك بالمصادفة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد .

ب- دعوة الدول العربية التي صادقت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد متابعة تنفيذها من خلال المشاركة الفاعلة في مؤتمر الدول الأطراف الثالث المزمع عقده بدولة قطر في نهاية 2009 للخروج بقرارات تساهم وتدعم تلقي الدول العربية المساعدة التقنية اللازمة التي تحتاجها من المنظمة الدولية .

2- على المستوى العربي :

أ- دعوة جامعة الدول العربية بإنشاء جهاز متابعة خاص يلحق بالأمانة الفنية لمجلس وزراء العدل العربي مهمته تجميع التطبيقات الوطنية العربية في مكافحة الفساد حتى يكون مرجعاً لأحدث ما توصلت إليه هذه الدول من آليات

ووسائل وأدوات لمحاربة هذه الآفة، وذلك من أجل أن يتحقق للتعاون العربي الوثيق اهدافه المرجوة في هذا الميدان في سبيل الوقاية من الرشوة وتشجيع النزاهة والشفافية .

ب- دعوة جامعة الدول العربية إلى ضرورة الانتهاء من إبرام الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد على غرار الاتفاقية الدولية .

3- دعوة جامعة الدول العربية إلى ضرورة الانتهاء من إعداد القانون العربي الموحد لمكافحة الفساد وذلك لمساعدة الدول العربية للاسترشاد به في سن التشريعات الملائمة لمكافحة جرائم الفساد بشكل عام والرشوة على وجه الخصوص .

3- على المستوى الوطني :

أ- دعوة الدول لوضع التدابير التشريعية والإدارية الملائمة لتجسيد مبدأ سيادة القانون وحسن إدارة الشؤون والممتلكات العمومية والنزاهة والشفافية والمساءلة من خلال مراجعة القوانين واللوائح والأنظمة القائمة وسد الثغرات القانونية- إن وجدت - بشأن النظام المالي والإداري ( نظم المشتريات العمومية - والرقابة ) .

ب- الدعوة إلى تعزيز التعاون بين أجهزة الدولة وتشجيعها بالمبادرة بإبلاغ وتقديم المعلومات الضرورية للسلطات المسؤولة عن التحقيق عندما تكون هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بارتكاب الموظف العمومي أي فعل من أفعال الفساد .

ج- دعوة الدول على إشراك منظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ أو ترسيخ سياسات فعالة منسقة لمكافحة الفساد.

ثانيا: عرض للتقارير المحلية والدولية ومناقشتها التي تتعلق بمستويات الفساد المالي بدولة الكويت وما نتج عنه من آثار على النمو الاقتصادي في البلاد وذلك خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2019

بعد مرور 5 سنوات من الإجراءات الحكومية في تحقيق النزاهة ومكافحة الفساد، استطاعت الكويت القفز من قاع مؤشر (نزاهة الدفاع الحكومي) لتتصعد درجة واحدة وتستقر في المرتبة (E) أي (عالي جدا) كما موضوع في الشكل التالي: -



شكل (2)

خريطة تبين واقع الدول العربية بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص التي توافرت عنها معلومات في مؤشر الفساد

خلال عام 2019 حسب مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي GDI

(تقرير الشال الاقتصادية لسنة 2019، ص 35)



فالكويت دخلت تصنيفاً جديداً مع 3 دول عربية، هي لبنان وفلسطين والإمارات بعد أن تنفست الصعداء، بالخروج من القاع إلى درجة أعلى وتوقفت على 8 دولة عربية، هي الإمارات والأردن وقطر والسعودية والمغرب وعمان والجزائر ومصر سابقاً حسب مؤشر نزاهة الدفاع الحكومي «GDI» الذي يقيس جودة الضوابط المؤسسية لإدارة مخاطر الفساد في مؤسسات الدفاع والأمن. ويعتمد عمل المؤشر على مجموعة واسعة من المصادر والمقابلات في 77 مجالاً، بهدف إجراء تقييم مفصل لسلامة مؤسسات الدفاع الوطني، حيث يتم توزيعها على أكثر من 200 من المؤشرات الأساسية التي تحدد نطاق الاستفسار في 5 مجالات رئيسية لخطر الفساد: المخاطر السياسية، مخاطرة مالية، مخاطر الموظفين، مخاطر العمليات ومخاطر المشتريات. وخص التقرير مؤشر نزاهة الكويت بالشرح والتفصيل، تحت عنوان فرعي «نظرة عامة للكويت»، مشيراً إلى أن المتغيرات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، فاقمت التوترات بين دول الخليج وإيران، فضلاً عن الخلاف الدبلوماسي بين ما أسماه التقرير (بعض جيران الكويت وقطر) ويقصد هنا الإزمة الخليجية، كل ذلك أثار اهتماماً لدى الكويت لتحسين آليات مكافحة الفساد في هياكل الدولة. وأشار التقرير إلى أن القدرات الدفاعية للكويت أقل من الدول الأخرى في المنطقة نظراً لأن وضعها الأمني الداخلي أكثر استقراراً نسبياً، إلا أنها مثل معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قطاع الدفاع فيها عرضة لخطر الفساد (جريدة الراي الكويتية، 2019)

يلاحظ من خلال الجدول (2) التالي احتلال دولة الكويت المرتبة الأولى خليجياً والخامسة عربياً متقدمة مرتبتين تحتل المركز الـ 114 عالمياً من أصل 167 وذلك ضمن مؤشر الديمقراطية العالمي 2019 الذي تعده سنوياً مجلة «ايكونوميست» البريطانية.

#### جدول (2)

دولة الكويت في مؤشر الفساد خلال الفترة من سنة 2003 إلى 2019

السنوات	الدرجة من 100	الترتيب دولياً	الترتيب عالمياً	الترتيب خليجياً
2003	53	35	4	4
2004	46	44	7	5
2005	47	45	7	5
2006	48	46	6	5
2007	43	60	6	5
2008	43	65	7	5
2009	41	66	8	6
2010	45	54	7	6
2011	45	54	5	5
2012	44	66	6	6
2013	43	69	7	6
2014	44	67	7	6
2015	49	55	6	5
2016	41	75	7	6

5	8	85	39	2017
5	8	78	41	2018
6	9	85	40	2019

(جريدة الأنباء الكويتية، 2020)

ويستنتج الباحث بناء على ما ورد من بيانات في الجدول السابق ما يلي: -

- 1 - البطء الشديد في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت لها الكويت في 2003 وصادق عليها مجلس الأمة في 2006، فما زالت العديد من الالتزامات الدولية لم يتم بشأنها شيء مثل التصدي لتفشي ظاهرة تعارض المصالح.
- 2- ضعف الشفافية وعدم سهولة الوصول إلى المعلومات.
- 3- تفشي الوساطة وغياب نظم ومعايير الكفاءة والجدارة في الترقيات واختيار المسؤولين والقيادات وتقييمهم والتجديد لهم.
- 4- تفشي البيروقراطية في المعاملات الحكومية وطول الدورة المستندية وضعف نظم الحكومة الإلكترونية.
- 5- بطء تنفيذ العدالة بشكل لافت لدى كل من النيابة العامة والقضاء، وتأخر البت في قضايا الفساد الإداري وانتهاك المال العام
- 6- ضعف المساءلة وخاصة فيما تسفر عنه التقارير الرقابية الصادرة عن الأجهزة الرقابية.
- 7- التضيق على منظمات المجتمع المدني وتراجع دورها بشكل كبير في تعزيز المساءلة المجتمعية.
- 8- التضيق على الحريات في الوسائل الإعلامية وكثرة صدور الأحكام المغلظة ضد حرية الرأي. 9- ضعف الآليات التي تشجع الناس على المشاركة في الاختيار والرقابة على الأداء البرلماني والنقص في النظم المتعلقة بالديموقراطية.
- 10 - مازالت نظم الإدارة المالية للدولة ومشترياتها ضعيفة وتحتاج إلى تطوير، حيث تغيب آليات صحيحة لاختيار المسؤولين عن تلك الإدارة، وآليات الرقابة والتقييم والتجديد وإدارة المخاطر .
- 11- ضعف تطبيقات الحوكمة، وضعف نظم إدارة المخاطر في القطاع العام، وعدم تفعيل تطبيق القوانين.
- 12 - تأخر تنفيذ استراتيجية الكويت لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2019 . 2024.
- 13- أن الكويت، ربما تكون البلد الوحيد، الذي ترتفع فيه تكلفة أجهزة مكافحة الفساد البشرية والمالية، في الوقت الذي تتصاعد فيه تكلفة الفساد بمعدلات أسرع، والأسوأ، هو عدم قيام جهة حكومية بنفي ما ينسب لها من اعترافها بغياب أي إستراتيجية لمواجهة الفساد، ذلك يعني غياب أي سياسة وقائية تحد من إستثماره.

## جدول (3)

ترتيب دولة الكويت في العامين الماضيين 2018-2019

2019 (جديد)			التغير بدرجة	2018			ترتيب الدول العربية
من 100 درجة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا		من 100 درجة	الترتيب عربيا	الترتيب دوليا	
71	1	21	1+	70	1	23	الإمارات
62	2	30	=	62	2	33	قطر
53	3	51	4+	49	4	58	السعودية
52	4	56	=	52	3	53	عمان
48	5	60	1-	49	4	58	الأردن
43	6	74	=	43	6	73	تونس
42	7	77	6+	36	9	99	البحرين
41	8	80	2-	43	6	73	المغرب
40	9	85	1-	41	8	78	الكويت
35	10	106	=	35	10	105	الجزائر
35	10	106	=	35	10	105	مصر
30	12	126	1-	31	12	124	جيبوتي
28	13	137	=	28	13	138	لبنان
28	13	137	1+	27	14	144	موريتانيا
25	15	153	2-	27	14	144	جزر القمر
20	16	162	2+	18	16	168	العراق
18	17	168	1+	17	17	170	ليبيا
16	18	173	=	16	18	172	السودان
15	19	177	1+	14	19	176	اليمن
13	20	178	=	13	20	178	سوريا
9	21	180	1-	10	21	180	الصومال

(تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2019).

ملاحظة: درجة صفر تشير إلى فاسد جدا، ودرجة (100) تشير إلى نظيف جدا.

لقد حلت الكويت في المركز الـ 85 عالميا من بين 180 دولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية متراجعة بذلك سبع مراكز بعدما كانت تحتل المركز الـ 78 عالميا العام 2018. وحصلت الكويت على 40 نقطة من أصل مئة نقطة ويعزى هذا التراجع الى تأخر صدور جملة من التشريعات وتواتر أخبار قضايا الفساد. إن مؤشر مدركات الفساد يصدر سنويا منذ العام 1995 من قبل المنظمة ومركزها برلين ويحدد مستوى تفشي الفساد في القطاع العام بشقيه السياسي والإداري، معتمدا على مدركات أو انطباعات انتشار الفساد من خلال مقياس مركب لاستطلاعات رأي رجال الأعمال والتنفيذيين الاشرافيين في القطاع الخاص وتقييم الخبراء الأجانب والمحليين. ويعتمد المؤشر على 13 مصدراً للمعلومات تصدر من مؤسسات عالمية متخصصة ومستقلة ويرصد كل مصدر نتيجة كل دولة في جوانب محددة من الفساد، والتي تنحصر في احدى عشر وجه من أوجه الفساد وقد اعتمد قياس دليل مدركات الفساد لدولة الكويت على 6 مصادر ودرجتها عبارة عن متوسط حسابي لدرجتها في تلك المصادر الـ 6. إن منظمة الشفافية الدولية أصدرت تقرير مؤشر مدركات الفساد

للعام 2019، إذ حصلت الكويت على درجة (40) بانخفاض درجة واحدة عن درجتها عام 2018 إذ جاء ترتيبها في المرتبة (85) على سلم الترتيب الذي ضم 180 دولة، نزولاً بـ 7 مراتب عن ترتيبها عام 2018، علماً بأن درجة 100 تعكس خلو من الفساد ودرجة صفر تعكس الأكثر فساداً، ويتم ترتيب الدولة بين باقي دول العالم على أساس تسلسلي وليس بالضرورة بمقدار تقدم أو تأخر درجتها. حيث يتبين من قراءة نتائج دولة الكويت وفقاً لنتائج المصادر الـ 6 إلى تراجع درجتها 8 درجات في مصدر استطلاع رأي التنفيذيين الصادر عن منتدى الاقتصاد الدولي (WEF)، كما تراجعت درجة مصدر التنوع درجات وهو المصدر الذي يقيس أبعاداً متعددة ومركبة للفساد الحكومي والتشريعي والقضائي. ومن جهة أخرى فإنه لم يطرأ أي تغيير على درجة الكويت في كل من مصدر دليل المخاطر الدولية (GI) وتصنيفات مخاطر الدول (PRS) وخدمة مخاطر الدول (EIU)، فيما حققت نتيجة دولة الكويت ارتفاعاً ملحوظاً في مصدر دليل بيرتلسمان للتحويل (BF) الذي يقيس محاكمة أو معاقبة أصحاب المناصب العامة من الفاسدين والمتجاوزين على القانون بصرامة وفقاً للقوانين، وكذلك مدى نجاح الحكومة في احتواء الفساد، ووجود أدوات فاعلة تضمن الاستقامة. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية لا تقدم تحليلاً خاصاً لنتيجة دولة الكويت ولذلك فإن تراجع درجة الكويت سببه عدة أسباب نستقرئ أبرزها تأخر صدور جملة من التشريعات القانونية، التي تصب في صالح تحسين موقف الكويت في مؤشر مدركات الفساد، من بينها قانون تعارض المصالح وقانون حق الاطلاع وتنظيم الحصول على المعلومات، وقانون تنظيم تعيين القياديين وقانون تنظيم تمويل الحملات الانتخابية، إلى جانب تواتر أخبار العديد من قضايا الفساد وتداولها والتي أثرت في مستوى الثقة بين المجتمع والدولة مما يشيع الانطباع إلى عدم انفاذ القانون في تطبيق الأحكام على الفاسدين واسترداد الأموال حسب توصيات منظمة الشفافية الدولية. إضافة إلى سرعة الانتهاء من بعض التشريعات المقترحة ومنها قانون الجزاء بغية جعل الرشوة للموظفين العموميين جرماً جنائياً بالإضافة إلى تجريم الرشوة في القطاع الخاص، ومد نطاق المسؤولية الجنائية لتشمل الأشخاص الاعتباريين وذلك مواكبة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتطوير التدابير اللازمة للوقاية من الفساد (جريدة الراي الكويتية، 2020).

وفي تقرير أصدرته الشال الاقتصادية، فقد أشار إلى وجود 42 ألف قضية خاصة لسرقات المال العام فقط، يعني إغراق القضاء والنيابة العامة والفتوى والتشريع وكل أجهزة الرقابة الأخرى بأعباء وضغوط لا يمكن إحتمالها، ولا يمكن تحت هذا الضغط تحقيق نتائج مرضية من ورائها، إلى جانب حاجة تلك الجهات لتوظيف أجهزة بشرية ضخمة، ليس من أجل البناء (تقرير الشال الاقتصادية، 2019)، وإنما فقط للحد قليلاً من معاول الهدم.

ويرى الباحث بأن تكاليف وباء الفساد ليست أهمها الخسائر المالية، وإنما سقوط كل ماعده من مؤشرات مثل الشفافية وسهولة بدء الأعمال والتنافسية، فهي تتخلف كلما زاد إستشراء الفساد. ومعها لا يمكن إستدامة الاقتصاد، وكل الحديث عن رؤى مستقبلية للكويت لا تنصدها إستراتيجية وقائية للحد من الفساد تبدأ من أعلى السلم، لن يكتب لها النجاح، وتلك حالة مثبتة في تجارب النهوض حول العالم. لقد أصبحت القاعدة هي أن تتخلف الكويت الجميلة في مؤشرات قواعد الإصلاح والتنمية، ومعها بات التخلف متوقفاً ولا يثير حمية رسمية لمواجهته، وإنما مجرد بعض الإنتظار حتى يزول زخمه، وذلك لا يحقق إستدامة ولا تنمية إلا من خلال اتباع سياسة أخرى قائمة بالعودة إلى التشريع الإسلامي وقوانينه.

## المراجع العربية

- تقرير الاتجاهات الاستراتيجية". (2005). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.
- ادريس، عبد الفتاح محمود. (2013). "مكافحة شائبة الفساد الإداري في المجتمعات المعاصرة: دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية"، مجلة البحوث والدراسات الشرعية، المجلد الثالث والعشرين، العدد السادس عشر، عدد شهر نوفمبر، ص ص 113-150 .
- بحار، محمد . (2016). "الإطار القانوني لمحاربة الفساد: قراءة في إتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وإستعراض التجربة المغربية"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، المجلد الأول، العدد السابع والعشرين بعد المئة، عدد شهر إبريل، ص ص 271-304.
- بلبال، حسناوي. (2019). "أسباب الفساد الإداري والمالي وإستراتيجية مكافحته"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، المجلد الأول، العدد الثاني، عدد شهر يناير، ص ص 28-40.
- بوقاسة، سليمان. (2014). "آثار الفساد المالي والإداري وسبل مكافحته: حالة الجزائر"، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد الخامس بعد المئة، العدد الثالث عشر بعد الخمسة. عدد شهر يناير، ص ص 391-420 .
- جريدة الأنباء الكويتية. (2020). صفحة أخبار الكويت بعنوان: " الكويت الأخيرة خليجياً والتاسعة عربياً بمؤشر مدركات الفساد للعام 2019"، 24 يناير 2020، العدد 15760.
- حنا، يوسف، صابر. (2016). "لماذا يزداد الفاسدون: قراءة في مؤشر الشفافية الدولية"، مجلة السياسة الدولية، السنة الثانية والخمسين، ملحق، عدد شهر إبريل، ص ص 25-30.
- الرفاعي، سلامة بن سليم. (2015). "الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد: دراسة مقارنة"، الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
- سهيلة، عبد الزهراء. (2015). "الفساد الإداري والمالي في العراق: مظاهر وأسباب ومعالجات"، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد الثامن والثلاثين، العدد الثاني بعد المئة، عدد شهر مايو، ص ص 49-61.
- الشريف، محمد بن عبد الله. (2016). "النزاهة في مواجهة الفساد: تجربة المملكة العربية السعودية"، الرياض: دار العبيكان للنشر والتوزيع.
- شمري، هاشم محمد. (2011). "الفساد المالي والإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"، بيروت: دار اليازوري للنشر والتوزيع .
- عبود، علي سكر. (2010). "تحليل صور وأسباب الفساد المالي والإداري : دراسة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانية"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، عدد شهر مارس، ص ص 119-138 .
- القرطبي، محمد بن أحمد. (2005). "الجامع لأحكام القرآن"، القاهرة: دار الحديث للنشر والتوزيع.
- الكرم، حسان. (2017). "الفساد المالي : أسبابه وعلاجه"، مجلة صوت الأمة، الجامعة السلفية - دار التأليف والترجمة، المجلد التاسع والأربعين، العدد التاسع، عدد شهر أكتوبر، ص ص 55-59.
- محارب، عبد العزيز قاسم. (2016). "الفساد الإداري، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، العدد السابعين بعد الخمسة، عدد شهر أكتوبر، ص ص 6-33.

معتوق، سامية محمد. (2019). "الفساد في الدول العربية: بين مصاعب الواقع وحتمية المعالجة"، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة - المجلد السادس، العدد الأول، عدد شهر يناير، ص 247- 270 .

يونس، حنان أحمد. (2016). "آليات مكافحة الفساد الإداري والمالي"، مجلة العدل، دولة الكويت / وزارة العدل، المجلد الثامن عشر، العدد السادس والأربعين، عدد شهر إبريل، ص ص 277- 284.

## References

- Abboud, Ali Sukkar. (2010). Analysis of pictures and causes of financial and administrative corruption: An exploratory study of a selected sample in the province of Diwaniyah. *Al-Qadisiyah Journal of Administrative and Economic Sciences*, 12(1), 119-138. (in Arabic)
- Ackerman, S. (2011). Corruption and other political pathologies, The Encyclopedia of Political Science, Washington, D C: CQ Press
- Alareeni, B., Qdeh, N., & Lulu, M. (2018). Determinants of Inflation in Palestine. *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(3), 68-93. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i3.43>
- Alexander, C. & Cumming, D. (2020). Corruption and Fraud in financial markets: Malpractice, Misconduct and Manipulation, New York: John Wiley & Sons.
- Alkaram, Hassan. (2017). Financial Corruption: Its Causes and Cure, *Sawt Al-Ummah magazine*, 49(9), 55- 59. (in Arabic)
- Alqallaf, H. and Alareeni, B. (2018). Evolving of Selected Integrated Reporting Capitals among Listed Bahraini Banks, *International Journal of Business Ethics and Governance*, 1(1), pp. 15-36. <https://doi.org/10.51325/ijbeg.v1i1.10>
- Al-Qurtubi, Muhammad bin Ahmed. (2005). Al-Jami 'for the provisions of the Qur'an, Cairo: *Dar al-Hadith for publication and distribution*. (in Arabic)
- Al-Rifai, Salama Bin Sulayem. (2015). The National Anti-Corruption Commission and Its Role in Fighting Corruption: A Comparative Study, Riyadh: Law and Economics Library. (in Arabic)
- Bilbal, Hasnawi. (2019). Administrative and financial corruption causes and a strategy to combat it. *Journal of Management and Economics Research*, 1(2), 28-40. (in Arabic)
- Boufasa, Suleiman. (2014). The Effects of financial and administrative corruption and ways to combat it: the case of Algeria. *Journal of Contemporary Egypt*, (150), 391-420. (in Arabic)
- Brooks, G. Walsh, D. & Lewis, C. (2013). Preventing corruption investigation, enforcement and governance, England: Palgrave MacMillan. <https://doi.org/10.1057/9781137023865>
- Ertimi, B. Abdelkasem, D. Albisht, E. & Oqab, B. (2016). The Impact of Corruption on Economic Growth in OIC Countries, *International Journal of Economics and Finance*, 8(9), 91- 103. <https://doi.org/10.5539/ijef.v8n9p91>
- Hanna, Youssef, Saber. (2016). Why are corrupt people increasing: a reading in transparency international index, Al-Siyasa Al-Dawlia, Fifty-second year, supplement, (April), 25-30. (in Arabic)
- Healey, J. (2015). Corruption, Australia: Spinney Press.

- Ibrahim, T. (2019). The legitimate aspects of corruption and the strategy of its combat to enhance the justice values. *Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal*, 1(4), 92- 115.
- Idris, Abdel Fattah Mahmoud. (2013). Combating the defect of administrative corruption in contemporary societies: a comparative study between positive law and Islamic law. *Journal of Research and Sharia Studies*, 23(16), 113-150. (in Arabic)
- Kuwaiti Al-Anbaa Newspaper. (2020). Kuwait News Page Entitled: Kuwait is the last in the Gulf and the ninth in the Arab world in the Corruption Perceptions Index for the year 2019, 24(15760). (in Arabic)
- Maatouk, Samia Mohamed. (2019). Corruption in the Arab countries: between reality difficulties and the inevitability of treatment. *Journal of Economic Studies*, 6(1), 247-270. (in Arabic)
- Mendilow, J. & Peleg, I. (2016). Corruption and governmental legitimacy: a twenty first century perspective, The United States: Lexington Books.
- Mevliyar, E. (2012). Corruption from the Islamic Perspective: Some Recommendations for the MENA. *International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management*, 1(1), 31- 51. <https://doi.org/10.1108/17538390810864241>
- Moharib, Abdul Aziz Qasim. (2016). Administrative corruption. *Journal of Finance and Trade*, (70), 6-33. (in Arabic)
- Sailor, Muhammad. (2016). The legal framework for fighting corruption: a reading in the United Nations Convention against corruption and a review of the Moroccan experience. *The Moroccan Journal of Local Administration and Development*, 1(127), 271- 304. (in Arabic)
- Shamri, Hashem Muhammad. (2011). Financial and administrative corruption and its economic and social effects. Beirut: *Al-Yazouri House for Publishing and Distribution*. (in Arabic)
- Sharif, Mohammed bin Abdullah. (2016). Integrity in the face of corruption: the experience of the Kingdom of Saudi Arabia, Riyadh: *Al-Obeikan Publishing and Distribution House*. (in Arabic)
- Strategic Directions Report. (2005). Cairo: Al-Ahram Center of Political and Strategic Studies. (in Arabic)
- Suhaila, Abdul Zahra. (2015). Administrative and financial corruption in Iraq: Manifestations, causes and treatments. *Journal of Management and Economics*, 38(102), 49-61. (in Arabic)
- Yunus, Hanan Ahmed. (2016). Mechanisms to combat administrative and financial corruption. *Justice Magazine*, 18(46), 277-284. (in Arabic)